في مؤتمر المحامين.. الدعوة لتنظيم وقفة احتجاجية على سياسات النظام التركي العدوانية

وزير العدل: مرسوم العفو رقم ٧ أهم وأكبر عفو في تاريخ سورية.. والنقيب: يعكس إرادة الدولة لترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح

محمد منار حميجو

طالب العديد من المحامين في مؤتمرهم العام الذي عقد أمس في فندق الشام في دمشق بإعادة النظر برفع سعر اللصاقة القضائية لما فيها إرهاق للمواطنين وتوحيد أماكن المحاكم في دمشق والإسراع في إصدار قانون تنظيم مهنة المحاماة، كما تمت المطالبة بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر النقابة المركزية في دمشق احتجاجاً على سياسات النظام التركي العدوانية ومحاولته اقتطاع جزء من الأراضي السورية.

وعقدت نقابة المحامين مؤتمرها العام السنوي تحت شعار « الوطن للجميع ندافع عنه جميعاً كل بما يستطيع وبملك» وهو من أقوال الرئيس بشار الأسد، بحضور عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي هدى الحمصي ووزير العدل أحمد السيد ورئيس المحكمة الدستورية العليا جهاد اللحام ورئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي والأمناء العامين المساعدين لاتحاد المحامين العرب أدهم العشماوي وعبد المعين غازي وبسام جمال.

وفي كلمة لها في افتتاح المؤتمر نقلت الحمصي تحيات ومحبة الرئيس بشار الأسد للمحامين المؤتمرين، مضيفة: ومن خلالكم هذه التحية إلى جميع رجال الحق والقانون على امتداد مساحة سورية.

وبينت الحمصي أن المحاماة مهنة علمية فكرية تحمل رسالة سامية مقدسة في مقصدها ومبتغاها مهمتها التعاون مع القضاء لإحقاق الحقوق، مشيرة إلى أن للعدالة جناحين ولا يمكن أن تطير بجناح واحد.

وأشارت إلى التعاون المثمر بين وزارة العدل ونقابة المحامين وبين النقابة والنقابات الأخرى لأن كل نقابة تحتاج إلى تعديل وتغير وتصويب في القانون أو المرسوم الناظم لمهنتها.

من جهته أكد وزير العدل أحمد السيد أن مرسوم العفو رقم ٧ من أهم وأكبر عفو في تاريخ سورية، لافتاً إلى أنه تصالحي وبادرة متقدمة لعودة الجسد السوري كالبنيان المرصوص، مضيفاً: حيث أعطي الأب لكل ابن من أبنائه الفرصة ليعود عن عقوقه وليكمل مسيرة أيامه بين أهله وإخوانه عساه يكفر عما جناه على وطنه وما أشاعه من خراب حتى إذا ما دارت عجلات إعادة الإعمار ساهمت كل الزنود في البناء.

وفي كلمة له في افتتاح المؤتمر قال السيد: إن كانت بوادر التحرير التام تلوح بالأفق فإنها الدلالة على أن المحن إلى زوال وأن هذه الحرب الهوجاء ستندثر آثارها بفضل التضحيات وتكاتف أبناء الوطن وحكمة قائدنا السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد.

وتابع السيد: لم يتأخر العلم السوري بالرفرفة فوق دور العدل المحررة عن بيارق الانتصار التي كان يرفعها أشاوس وأبطال جيشنا الباسل إيذاناً بعودة الأرض لأهلها وبسط العدالة في وجه الظلم والتخلف والهمجية والإجرام.

وأضاف: ما اقتصر النضال على جناح دون آخر فقد جابه المحامون حملات التضليل وادعاءات التزييف منذ اليوم الأول لهذه الحرب التي شنها المشغلون اعتماداً على مرتزقة ارتهنوا للبترودولار تحت مسمى «النشطاء الحقوقيين»، مشيراً إلى أن فرسان الكلمة قدموا موقفاً متميزاً فأفشلوا مخططاتهم وكشفوا أكاذيبهم وفندوا أضاليلهم إضافة إلى عظيم ما قدموه من شهداء ارتقوا فوحدوا الدم بالدار وجعلوا من قصر العدل صرحاً للشهيد.

من جهته أكد نقيب المحامين الفراس فارس أن مرسوم العفو رقم ٧ يختلف عن المراسيم السابقة فهو استثنائي بطبيعته القانونية والاجتماعية والسياسية ويعكس مرحلة متطورة ونقطة تحول جوهرية في إطار جهود الدولة السورية المستمرة التي تعكس إرادتها لترسيخ مفاهيم المصالحة والتسامح.

وفي كلمة له في افتتاح المؤتمر أشار فارس إلى أن الوفورات المالية التي حققتها النقابة تسمح بزيادة الراتب لنحو ٦ آلاف محام متقاعد بنسبة ٦٣ بالمئة إضافة إلى زيادة معونة التقاعد والوفاة، كما أنه سيلحظ تحسيناً ملموساً في حصص التعاون والإسعاف، مشيراً إلى أن هذا العام ستكون هناك خدمات جديدة سيتم تقديمها من خلال خطة طموحة يتم العمل عليها.

وأشار إلى الاستمرار في تطوير الوكالات القضائية وسندات التوكيل وتوحيد الرسوم الخاصة بالوكالات الإدارية والتنفيذية وسندات العزل والاعتزال وتوحيد الحد الأدنى لأتعاب المحامين في كل الدعاوى، مؤكداً أنه يتم العمل على تفعيل صناديق التكافل الاجتماعي لتنمية روح التعاون بين الزملاء.

وكشف فارس أنه تم الاتفاق مع رئاسة الحكومة على إبقاء الدعم لنسبة ٣٠ بالمئة من المحامين الذين تجاوزت مدة ممارستهم عشرة أعوام إضافة إلى إبقاء الدعم لكل أعضاء الفروع في دير الزور والرقة وإدلب وأيضاً كل المحامين الذين لم تتجاوز مدة ممارستهم للمهنة عشر سنوات.

للمحامين مطالب

وخلال المؤتمر طالب العديد من المحامين بتوجيه أماكن المحاكم في دمشق وإعادة المحاكم المدنية إلى القصر العدلي في الحميدية للتخفيف عن المواطن وتنقل المحامين وخصوصاً أنه مضى أكثر من خمس سنوات على نقلها إلى المزة وكانت الوعود في تلك الفترة بإعادتها خلال ستة أشهر.

ولفت البعض إلى أن عدم وجود قاعات نظامية للمحاكم المدنية في دمشق أدى إلى فقدان هيبة القضاة وحرمة المحاماة ما شكل مخالفات قانونية لأصول المحاكمات من جهة وإرهاقاً للمحامين مادياً ومعنوياً، مشيرين إلى ضرورة نقل المحاكم الشرعية من القصر العدلي وتخصيص مبنى مستقل لها لتخفيف الازدحام عن القصر العدلي.

وأشاروا إلى أن ظاهرة الفساد تفاقمت لدى أكثرية المساعدين القضائيين ودواوين المحاكم والنسخ بسبب تراخي دائرة التفتيش القضائي وخاصة المفتشين الكاتبين عن ممارسة مهمتها في المراقبة الدورية لسلوك العديد من المساعدين والمساعدات القضائيين وكذلك فإن بائعي الطوابع وناسخي الأوراق يتقاضون أسعاراً خيالية.

وتضمنت المطالبات أيضاً إعادة النظر في رفع سعر اللصاقة القضائية إلى ألفي ليرة لما يشكل إرهاقاً للمواطن وكذلك تحديد موطن هذه اللصاقة.

وتمت المطالبة وعلى لسان رئيس فرع النقابة في حلب نجدت عفش بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر النقابة المركزي في دمشق احتجاجاً على سياسات النظام التركي العدوانية ومحاولته اقتطاع جزء من الأراضي السورية، فأجاب نقيب المحامين بإمكانية تنظيم هذه الوقفة ظهر اليوم وتم تكليف عفش ورئيس فرع النقابة في ريف دمشق صياغة بيان يدين الاعتداءات التركية على الأراضي السورية.

وأشار المحامي غسان حمامي وهو عضو في لجنة متابعة التوصيات التي تم تشكيلها في المؤتمر الماضي إلى مجموعة من المقترحات تم رفعها إلى بعض الوزارات منها مقترح إلى وزارة الداخلية تضمن ضرورة احترام المحامي أثناء مراجعته أقسام الشرطة والسماح له بأن يحضر مع موكله في التحقيق الأولي وهذا مطلب دستوري وقانوني، مشيراً إلى أنه تم التأكيد على وزارة العدل ضرورة إنجاز قانون مهنة تنظيم المحاماة وقانون تقاعد المحامين، ولفت إلى أنه تمت المطالبة بضرورة تعديل النسبة الخاصة باختيار المحامين إلى القضاء ورفعها إلى ٥٠ بالمئة بدلاً من ٢٥ بالمئة، إضافة إلى ضرورة معالجة موضوع التبليغات وإعداد مشروع قانون يحل هذه المشكلة إضافة إلى العديد من المطالب الأخرى التي تمت المطالبة بها.

وتضمنت المطالب أيضاً ضرورة رفع رواتب المحامين العاملين في القطاع العام باعتبار أن راتبهم قليل وأنه تجب مساواتهم مع محامي إدارة قضايا الدولة.

- مقترح لوزارة الداخلية بالسماح للمحامين بالحضور مع موكليهم في مخافر الشرطة
- عدم وجود قاعات نظامية للمحاكم المدنية أدى إلى فقدان هيبة القضاء وحرمة المحاماة
- مطالبات بإعادة النظر برفع سعر اللصاقة القضائية ومراقبة المساعدين القضائيين
- فساد لدى أكثرية المساعدين القضائيين ودواوين المحاكم

اقتراح بإعادة التراموي لدمشق

بقلم - نبيل الملاح

ترددت كثيراً في كتابة هذا المقال لقناعتي بأن كل ما نكتبه لا يلقى الاهتمام اللازم من المعنيين وبقي حبراً على ورق، لذلك سيكون حديثي عما وصلت إليه شوارع وطرقات وأرصفة مدينة دمشق من عدم صلاحيتها للمشاة والسيارات، وأصبح منظرها لا يليق إطلاقاً بدمشق عاصمة سورية.

عرضت في مقالات سابقة العديد من المسائل المتعلقة بالكفاءة السكانية الموجودة في دمشق والتي تفوق استيعابها بكثير، واقترحت الاهتمام بالعمران في ضواحي دمشق والحد من البناء داخل المدينة ومعالجة مناطق المخالفات والعشوائيات التي أصبحت منتشرة في العديد من المناطق، وطالبت بعدم تعديل المخطط التنظيمي والعمراني لمدينة دمشق من خلال إزالة مناطق لا تزال أبنيتها صالحة وإقامة مناطق حديثة بمواصفات استثمارية وسياحية؛ لتبقى الأولوية لمناطق المخالفات التي، كما أذكر، سبق أن عرضت شركات عالمية معالجتها بما يضمن إزالتها وإعادة البناء وفقاً لمخططات موحدة وتأمين البنى التحتية اللازمة: إلا أنه وللأسف لم يلق هذا العرض الاهتمام اللازم..

كما اقترحت إحياء مشروع جر المياه من البحر في الساحل الذي يعتبر الحل الوحيد لسد النقص في مياه الشرب بمدينة دمشق وريفها، وكذلك إعادة الترامواي (الترين) الذي كان وسيلة نقل أساسية في دمشق خلال خمسينيات القرن الماضي وما زال موجوداً في الكثير من دول أوروبا، مع التأكيد على متابعة دراسة مشروع المترو التي بدأت وتوقفت، وفي هذا السياق أعود وأؤكد على ضرورة وقف استيراد السيارات السياحية وتأمين منظومة نقل جماعي لائقة تغني عن استخدام السيارات الخاصة، وبذلك تخفف من التلوث البيئي الكبير جداً واستهلاك المحروقات.

أعود إلى موضوع طرقات وأرصفة مدينة دمشق، لأقول إنني سبق أن كتبت مقالاً تمنيت فيه على محافظ دمشق أن يكون مشروع إعادة تأهيل الشوارع والطرقات والأرصفة في أول سلم الأولويات، وأن يتابع مديانياً أعمال الصيانة والترميم وعلى الأخص في المناطق الشعبية ومناطق التخطيط التي تتكون من حارات ضيقة بطرقها وأرصفتها، وفي الوقت نفسه تمنيت على مجلس الوزراء رصد الاعتمادات اللازمة لذلك وإعطاء هذا المشروع الأهمية والدعم الكافي لتكون دمشق كما يجب أن تكون.

وفي هذا السياق أذكر أنني ومنذ أكثر من سنتين أطالب بالاهتمام بمنطقة المزة القديمة، وهي منطقة تخطيط، وقد أصبحت طرقاتها الضيقة غير صالحة لسير المشاة والسيارات، وتحتاج إلى ترميمات وإصلاح الهبوطات الحاصلة في بعض أجزائها، ورغم توجيه السيد المحافظ بالمعالجة الفورية عدة مرات، إلا أن دائرة الخدمات ومديرية الصيانة لا تقوم بالتنفيذ بحجة عدم توافر الإمكانات!!

ولابد من الإشارة إلى كثرة الحفريات التي تتم من قبل الشركات المعنية بالمياه والصرف الصحي والكهرباء دون وجود تنسيق بينها، وهذا الوضع أدى ويؤدي إلى تصدع الطرقات والأرصفة وزيادة الأعباء، ومن المفترض أن تتولى مديرية دوائر الطرقات التنسيق مع الدوائر والشركات المعنية بما يضمن عدم تكرار الحفر وأن يكون التنفيذ والتزفيت بمواصفات جيدة.

أتمنى من الحكومة والجهات المعنية رصد الاعتمادات اللازمة وإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل شوارع وأرصفة دمشق والبنى التحتية التي قد تكون أيضاً بحالة غير صالحة من صرف صحي وشبكات مياه الشرب والكهرباء، وكذلك الاهتمام بدراسة ما اقترحته لتبقى دمشق عاصمة سورية وقلب العروبة النابض.

الطلاب لا يشترون الكتب الجامعية!!

آلاف الكتب الجامعية «حبيسة المستودعات» وانتعاش لـ«سوق الملخصات»!

أساتذة يخالفون القرارات ولجان لجرد واقع المشكلة

أحمد لـ«الوطن»: ١,٢ مليار قيمة الكتب «المجمدة» بجامعة دمشق.. وشح الطلب عليها من الطلاب

كلفة النسخة الواحدة من الكتب ١٢ ألفاً وتباع بـ٣ آلاف والمبيعات ١٠ بالمئة في كل فصل

فادي بك الشريف

مشكلة كبيرة يواجهها ملف «طباعة» الكتب الجامعية في دمشق وربما في الجامعات كلها لجهة شح في الطلب على الكتاب من معظم الطلاب مقارنة مع التوجه إلى سوق «الملخصات» أو «النوت» الدراسية وبالتالي خسائر كبيرة لدى الجامعات على حساب أرباح محققة لصالح المكتبات والأكشاك، على الرغم من التوجيهات الرسمية بضرورة اعتماد الكتاب الجامعي من جميع الأساتذة ووجوب ورود الأسئلة من داخل الكتاب «فقط لا غير».

هذا الملف تفتحه جريدة «الوطن» للوقوف عند حقيقة المشكلة وتداعياتها وخاصة أن البعض يلقي اللوم على المعنيين في طباعة الكتب لجهة عدم تأمين الطبعات اللازمة، ما يضطر عدداً من الطلاب إلى طباعة نسخة الكتاب بكلفة تصل إلى ١٠ آلاف ليرة، على حين تدحض مديرية المطبوعات هذه المزاعم، بتأكيد انتظام حركة الطباعة وتوجيه إدارات الكليات بإيقافها بأي نقص للطبعات، وما على المديرية إلا متابعة الأمر وتنفيذه ضمن اهتمام من رئاسة الجامعة.

«الوطن» تواصلت مع مدير الكتب والمطبوعات في جامعة دمشق منهل أحمد، الذي كشف لـ«الوطن» عن وجود ما تقارب كلفته الـ ١,٢ مليار ليرة مبلغ مجمد لآلاف من الكتب المطبوعة منذ سنوات، لا تلقى أي طلب عليها من الطلاب.

الأحمد الذي زود «الوطن» بصور تظهر وجود آلاف الكتب في المستودعات، قال: في التعليم النظامي يوجد ٣٣٠ مليون ليرة قيم طبعات كتب «جامدة» موجودة حالياً في المستودعات ولم تُبع لغاية الآن، على حساب التوجه إلى الملخصات الجامعية، وسط عدم وجود أي إلزام للطالب بشراء الكتاب الجامعي، لبياع عدد محدود من النسخ في كل فصل دراسي، وينسب بيعات لا تتجاوز الـ ١٠ بالمئة، منوهاً بأنه تم إرسال عدد من الطبعات لكليات معينة، وأي طبعات تتم بناء على طلب الكليات واحتياجات كل منها، علماً أن أي طلب طباعة يرد إليها من الكليات.

موضحاً أن هناك ٩٠٠ مليون ليرة مبالغ كتب مطبوعة منذ سنوات ولم تُبع أيضاً في التعليم النظامي.

وأشار مدير الكتب والمطبوعات إلى وجود كتب متراكمة النسخ منذ ٦ لـ ٧ سنوات، وهناك عدد من الكتب المبيعة لكن حسب أستاذ المقرر ومدى الطلب على كتبه.

وأضاف: في حال أي نقص بأي نسخة لأي مطبوعة، يتم العمل بآلية الطباعة حسب حاجة الكلية من عدد النسخ المطلوبة، علماً أن المديرية قبل بداية العام الدراسي تخاطب كل الكليات بموافاة المديرية بأي حالة نقص.

وبين أحمد أن أبرز الصعوبات الراهنة تكمن في عدم تسويق الكتاب الجامعي وتشجيع الطالب على اقتنائه، وخاصة أن حلقة الوصل في هذا الأمر هو أستاذ المقرر، وسط وجود تفاوت مع أساتذة هناك طلب كبير على كتبهم الجامعية، مقارنة مع آخرين لا تلقى كتبهم أي طلب ومبيع.

وبحسب مدير المطبوعات، فإن نسخة الكتاب الواحدة تكلف المديرية والجامعة ١٢ ألف ليرة، في حين يباع بـ٢٠٠٠ لـ ٣ آلاف ليرة، أي إن الجامعة تخسر بكل نسخة كتاب بين الـ ٦٠ والـ ٧٠ بالمئة، وهذا خسارة للمال العام والمديرية، وبالتالي هناك عقبات راهنة بقلة الطلب على الكتب.

كما بين أن المبيعات كل شهر تصل إلى نحو الـ ١٠ بالمئة.

ويفهم من كلام أحمد أن هناك مخالفة واضحة لعدد من الأساتذة بالقرارات الصادرة القاضية باعتماد الكتاب الجامعي والحد من الملخصات، وفي حال عدم تحقيق مبيعات فإن الأمر يشكل أعباء كبيرة لدى المديرية والجامعة على حد سواء.

وأضاف: بلغت مبيعاتنا من الكتب العام الماضي ١٧٧ مليون ليرة، لكن كلفة الطباعة والورق في ذات العام وصلت إلى ٨٠٠ مليون ليرة، لكن المديرية مستمرة بالطباعة حسب الطلبات الواردة من الكليات، مبيناً أنه لا يوجد أي مشكلة في طباعة الكتب أو نقصها، لكن هناك قلة طلب عليها.

وبين العمل على خطة للترويج والتشجيع على شراء الكتاب، مع إمكانية إلزام الطلبة بشراء الكتاب الأساسي، وورود الأسئلة من ضمن الكتاب.

وأضاف مدير الكتب والمطبوعات: هناك كتب يباع منها ١٠٠ نسخة في الفصل، وكتب ١٠٠٠ نسخة، وكتب أكثر من ذلك، ويرتبط الأمر بأستاذ المقرر، وأن عدداً منهم لا يطلب طباعة الكتاب، وبالتالي لا تطلب الكلية الطباعة.

وتابع: منذ أسبوعين وجه رئيس الجامعة برصد حركة الكتب وأسمائها في كل كلية من الكليات، على أن تشكل لجاناً في الكليات لوضع حلول للموضوع، مع وجود دراسة للنظر في الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة مع وجود مقترحات باهتمام الجامعة مع متابعة كل أستاذ جامعي بكل مقرر دراسي، وبالتالي توصيف الأمر، وانعكاسه على درجة اعتماد الكتاب الجامعي في كل مقرر، علماً أن قيمة الكتاب ليست بكبيرة، وأن الطالب يدفع مقابل شراء محاضرة واحدة أكثر من ألفي ليرة.

صالات «السورية للتجارة» في ريف دمشق بدأت تتحضر لعيد الأضحى

الوطن

بيّن مدير فرع السورية للتجارة في ريف دمشق باسل الطحان لـ«الوطن» أن نسبة توزيع السكر عبر البطاقة الذكية بلغت ٩٦ بالمئة، كما بلغت نسبة توزيع الزيت نحو ٤٠ بالمئة، لافتاً إلى أنه تم الأسبوع الفائت توزيع نحو ٣٥ ألف ليتر عبر البطاقة، وأوضح أن نسبة توزيع الرز مازالت متدنية وذلك بسبب عدم توافر المادة، موضحاً أن المؤسسة حالياً قيد التعاقد لتأمين المادة، مشيراً إلى أن كمية السكر المباشر التي تم بيعها خلال الدورة الحالية بلغت أكثر من ٢٠٠ طن.

طحان أشار إلى طرح تشكيلة سلعية جديدة عبر صالات فرع ريف دمشق تضمنت ٥٠ صنفاً من المواد الغذائية والمنظفات، بأسعار أقل من السوق بنسبة لا تقل عن ١٠ إلى ٣٠ بالمئة، لافتاً إلى عدم توافر مادة الزيت النباتي والسمون حالياً في الصالات في حين يتوافر زيت الزيتون بنسبة أكبر وبأكثر من مصدر.

وكشف طحان عن التجهيز لافتتاح صالة جديدة في قرى الأسد لبيع المواد الاستهلاكية واللحوم والخضر والفواكه، لافتاً إلى افتتاح صالة مؤخراً في مدينة السيدة زينب، مؤكداً الاقبال الكبير من قبل المواطنين عليها.

مدير الفرع أشار إلى اتباع الفرع آلية جديدة وفقاً لتوجيهات الوزارة لتوريد المواد عبر عرض السلع من الشركات برسم الأمانة، وبأسعار أقل من السوق بما لا يقل عن ٥ بالمئة.

وأوضح طحان أنه وبمناسبة اقتراب عيد الأضحى يعمل الفرع على التجهيز لطرح تشكيلة من الألبسة في صالات التجمعات، كما يتم التجهيز لطرح المفروشات في الصالات ذات المساحات الكبيرة، وذلك ضمن توجه الوزارة في التدخل الايجابي بجميع المنتجات، منوهاً بنجاح تجربة استجرار الخضر من المنتج في الاذاقية إلى المستهلك عبر الصالات في ريف دمشق وبأسعار مناسبة للطرفين.

وعن اللحوم كشف مدير الفرع أنه يتم طرح نحو طن من اللحوم المجمدة يومياً في صالات الفرع.

وأوضح أن التوزيع يتم وفقاً لتوزع الصالات وحسب التوزع الجغرافي، وفي كل يوم يتم التوزيع إلى قطاع محدد، وأضاف: كما أنه يتم يومياً توزيع نحو نصف طن من الدجاج المجمد.

ولفت إلى أنه يتم البيع عبر صالات البيع المباشر والبالغ عددها ٤ صالات موزعة في التضامن وقدسيا وجرمانا والسيدة زينب بنحو ٢ طن من اللحوم الطازجة يومياً.

وبيّن طحان أن اللحوم والدجاج المجمد تباع بأسعار أقل من أسعار السوق بشكل واضح.

وأوضح مدير الفرع أن سعر كيلو الوردة ٨ آلاف بينما حدد في النشرة الصادرة عن التجارة الداخلية بـ ١٠٣٠٠ ل.س ويباع كيلو الشرحات بـ ١٣,٥ ألفاً بينما حدد في النشرة بسعر ١٦,٥ ألفاً، وسعر كيلو الفروج بـ ٨ آلاف بينما حدد بالنشرة بـ ٩٥٠٠ ليرة.

وبالنسبة لأسعار اللحوم بيّن أن أسعار كيلو لحم العجل نسبة دهن ٢٥ بالمئة تجاوز سعرها ٢٤ ألف ليرة والناعمة بـ ٢٢,٥ ألفاً، وكيلو اللحمة المسوفة بـ ١٥,٥ ألفاً.

وبالنسبة للغنم فسعر كيلو لحم الغنم نسبة دهن ٢٥ بالمئة قطع ٢٤ ألف ليرة، وناعم بـ ٢٣ ألفاً، وكيلو المسوفة بـ ٢٠ ألفاً وكيلو الليه بـ ١٥ ألف ليرة.